

انخفاض الناتج المحلي في الربع الرابع من 2023 نتيجة تراجع القطاع النفطي

«الموجز»: الحكومة الكويتية تضع الإصلاحات الاقتصادية والتنمية في صدارة أولوياتها

القطاع النفطي بقي مقيداً بتخفيضات حصص الإنتاج التي فرضتها «أوبك»

حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ما نسبته 17 % من الناتج في عام 2022

الناتج المحلي وفقاً لمكونات الإنفاق يشير إلى تراجع الاستثمار بالقرب من أدنى مستوياته المسجلة تاريخياً



الحكومة الكويتية تسعى لإنجاز إصلاحات اقتصادية دون المساس بمستوى معيشة المواطنين



القطاع النفطي الكويتي ظل مقيداً بخفض حصص الإنتاج الذي أقرته «أوبك»

إلى 33.7 ألف دولار في عام 2023. يسלט النمو المتواضع للاقتصاد غير النفطي منذ الجائحة، والذي بلغ +0.8 % في المتوسط سنوياً مقارنةً بمتوسط ما قبل الجائحة البالغ 3.3 % (2019-2020). الضوء على دور القطاعين العام والخاص في التأثير على النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير. ومع استمرار أداء القطاع غير النفطي بمستويات أقل بكثير من إمكاناته خلال السنوات الأخيرة نتجة تعرضه لسلسلة من الصدمات والتطورات الخارجية الصعبة، بما في ذلك الجائحة وتقلب أسعار النفط وسياسات التشديد النقدي الصارمة التي اتبعتها البنوك المركزية العالمية. إلا أنه يأتي أيضاً رغم المستويات المرتفعة تقليدياً للإنفاق الحكومي وتباين الأداء غير النفطي بين الكويت وبعض نظرائها في دول مجلس التعاون الخليجي. وسيكون من الضروري إجراء تغييرات في تركيبة الإنفاق العام، مع زيادة التركيز على الاستثمارات الرأسمالية، لسد فجوة الأداء مع اقتصادات دول الجوار. كما سيتطلب الأمر توسيع نطاق الدور الذي يلعبه القطاع الخاص، مع توفير الحكومة للأدوات التنظيمية والحوافز، بل ورأس المال المطلوب في البداية لتوفير الدعم للشركات لتوسيع وتعميق القاعدة غير النفطية في نهاية المطاف وتحقيق مكاسب إنتاجية على المدى الطويل. من جانبها، صرحت الحكومة الجديدة بأنها ستركز خلال الفترة المقبلة على تحديد أولويات الإصلاحات المالية والاقتصادية الهيكلية وتسريع تنفيذ مشاريع خطة التنمية.

المتعاقبة، إذ انخفض هذا البند من مستويات الذروة البالغة 3.8 مليار دينار في السنة المالية 2019/2020 إلى 2.5 مليار دينار في السنة المالية 2023/2024. كما أنه يعزز ما حصلنا عليه من بيانات أخرى حول شكل الانتعاش الاقتصادي بعد الجائحة، والذي اعتمد في الغالب على الإنفاق الاستهلاكي والصادرات النفطية. وستتطلب الأمر زيادة إجمالي الاستثمار «العام والخاص»، الذي شكل نحو 17 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، بصورة كبيرة إذا أرادت الحكومة تحقيق أهداف الإصلاح والتنويع الاقتصادي بنجاح. وتؤكد بيانات الناتج المحلي على تعافي الاقتصاد الكويتي إلى حجمه المسجل قبل الجائحة بسرعة أكبر مما كان يعتقد في الأساس. إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 42.9 مليار دينار (143 مليار دولار) في عام 2021 مقابل 33.6 مليار دينار في عام 2020، بزيادة بلغت نسبتها 28 % على أساس سنوي، فيما يعزى بصفة رئيسية لارتفاع أسعار النفط التي دفعت الناتج المحلي الإجمالي النفطي لتسجيل نمواً تخطي أكثر من 67 %، إلا أنه في عام 2023، تراجع الناتج المحلي الإجمالي، ووصل إلى 50.3 مليار دينار (9.8 %)، مما يعكس مرة أخرى التغيرات التي طرأت على الناتج المحلي الإجمالي النفطي. وانعكس هذا الانخفاض، إلى جانب زيادة التعداد السكاني، في زيادة البطالة، مما أدى إلى انخفاض مستويات المعيشة، والذي انخفض

الأخيرة رغم المكاسب القوية التي سجلها إنتاج تكرير النفط، والتجارة (-2.8 %)، والخدمات العقارات الأخرى (-2 %)، كانت أكثر سلبية بشكل ملحوظ في عام 2023 مقارنة بعام 2022. كما نشرت الإدارة المركزية للإحصاء البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي حسب مكونات الإنفاق حتى عام 2022 والتي ألفت الضوء على نمو الاقتصاد الكويتي من منظور مختلف. ويمكن ملاحظة أنه في عام 2020، في خضم الجائحة، انخفض الاستهلاك الخاص (-11 %)، وإجمالي الاستثمار (-36 %)، مما ساهم في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5 % تقريباً في ذلك العام. واحتل الاستهلاك الخاص والحكومي الصدارة من حيث تسجيله لأعلى معدلات الانتعاش في عام 2021، بينما لم يشهد الاستثمار تغيراً كبيراً (+1.8 %). وكانت الصادرات هي المحرك الرئيس لاستمرار التعافي في عام 2022، وهو العام الذي سجل فيه إنتاج النفط وصادرات النفط في الكويت نمواً ملحوظاً لموازنة تشديد أوضاع السوق التي تأثرت سلباً جراء غزو روسيا لأوكرانيا. من جهة أخرى، ارتفع الاستثمار أيضاً بنسبة 44 % في عام 2022 - إلا أن ذلك النمو كان انطلاقاً من قاعدة الأساس المنخفضة، إذ بقي الاستثمار الحقيقي أقل بكثير من المستويات المسجلة في سنوات ما قبل الجائحة. وقد تجلى ذلك بوضوح في خفض النفقات الرأسمالية للموازنات الحكومية

تعكس زيادة الإمدادات التي أعلنت عنها إذا اضطرتها ظروف السوق لذلك. تراجع النشاط غير النفطي في الربع الرابع من عام 2023، وانكمش القطاع للعام الثاني في 2023. بقي الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي في منطقة الانكماش عند -2.3 % على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2023، متراجعاً للربع الخامس على التوالي. وبالنسبة لعام 2023 ككل، انخفض النشاط غير النفطي بنسبة 2.9 %، متراجعاً بذلك للعام الثاني على التوالي بعد انخفاضه في عام 2022 بنسبة 0.1 %، وتم تعديله بالخفض من +0.3 %، وتعتبر هذه النسبة من أضعف المستويات المسجلة في سلسلة القراءات المتاحة وأقل بكثير من المتوسط المسجل خلال الفترة الممتدة ما بين 2019-2011 والبالغ +3.3 % سنوياً. تأثر الأداء على المستوى القطاعي في عام 2023 بصورة رئيسية بقطاع النقل والتخزين (+20 %)، والفنادق والمطاعم (+17.4 %)، وأسارت البيانات الصادرة عن هذا القطاع الأخير إلى تزايد الطلب على العمالة المنزلية في حين أن تحسن إنتاجية قطاع الضيافة، للسنة الثانية على التوالي، لا يقتصر فقط على الإشارة إلى قوة الاستهلاك، بل أيضاً إلى الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة لتطوير وتوسيع القدرة المحلية للقطاع. إلا أن أداء القطاعات الأكبر، كالتصنيع (-17 % على أساس سنوي)، والتي كان أداؤها ضعيفاً في السنوات

سوق النفط في دفع الكويت ونظرائها من الدول الأعضاء في الأوبك إلى زيادة الإنتاج. إلا أن الأداء الإيجابي للنفط في عام 2022 جاء خلافاً للتوقعات، إذ كان نمو القطاع النفطي سلبياً في سبع من السنوات العشر الماضية، وكانت هذه التقلبات مرتبطة مع سياسة أوبك الإنتاجية التي اضطرتها إلى التكيف مع معطيات الفترة التي أعقبت وفرة إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وتزايد الضغوط الهبوطية على أسعار النفط، مما اضطرها لخفض الإنتاج في كثير من الأحيان بدلاً من رفعه. وبالتالي فإن إنتاج الكويت من النفط الخام في عام 2023 (2.59 مليون برميل يومياً) كان أقل بنحو 10 % مما كان عليه في عام 2014 (2.87 مليون برميل يومياً). أما بالنسبة للنظرة المستقبلية، فمن المرجح أن يبدأ نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي في الارتفاع اعتباراً من الربع الرابع من عام 2024 بعد أن أعلنت الأوبك وحلفائها في يونيو أن تخفيضات الإنتاج الطوعية للدول الأعضاء لعام 2024، والتي تبلغ حصة الكويت منها 135 ألف برميل يومياً، سيتم إلغاؤها تدريجياً على مدار عام بدءاً من شهر أكتوبر القادم. وتشير تقديراتنا إلى أن الناتج المحلي النفطي سيرتفع بنسبة 0.9 % على أساس ربع سنوي في الربع الرابع من عام 2024 وبنسبة 4.0 % في عام 2025 كاملاً إذا تمت استعادة هذا الإنتاج بالكامل كما هو مخطط له، وعلى الرغم من أن الأوبك تركت المجال مفتوحاً أمام إمكانية أن تتوقف مؤقتاً أو حتى

أوضح تقرير «الموجز» الاقتصادي والمالي، الذي يصدره بنك الكويت الوطني، أن التقديرات الأولية تشير لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.4 % على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2023، بتحسين هامشي مقارنة بنتائج الربع السابق والبالغة 5.8 %، وبقي القطاع النفطي مقيداً بتخفيضات حصص الإنتاج التي فرضتها منظمة الأوبك، في حين سجل القطاع غير النفطي انخفاضاً أكثر حدة مما كان عليه في الربع السابق. وبالنسبة لعام 2023 ككل، انكمش الاقتصاد غير النفطي للعام الثاني على التوالي. وأظهرت بيانات الناتج حسب مكونات الإنفاق أن حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ما نسبته 17 % من الناتج في عام 2022 «آخر بيانات متاحة»، وهو البند الذي يمكن رفعه لمستويات أعلى بكثير في ظل مساعي الحكومة الجديدة الرامية لتحقيق أهداف التنويع والتنمية. وأشارت البيانات لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي النفطي في الربع الرابع من 2023 بنسبة 6.4 % على أساس سنوي، في تحسن هامشي عن المستويات المسجلة في الربع السابق، مع بقاء الإنتاج النفطي عند مستوى 2.55 مليون برميل يومياً، بما يتسق مع التزامها بخطة منظمة الأوبك وحلفائها لخفض حصص الإنتاج. وبالنسبة لعام 2023 بأكمله، انكمش الناتج المحلي النفطي بنسبة 4.3 % في تحول ملحوظ عن النمو القوي الذي شهدته في عام 2022 عندما ساهم تشديد أوضاع

نظم جلسة نقاشية للمشاركين في البرنامج

«الوطني» يعزز الثقافة المالية لطلاب «أسباير الوطني»

215 % قفزة بتفاعلات عملاء البنك مع حملة «لنكن على دراية» عبر وسائل التواصل في سنة

رفع مستوى الوعي المالي، ونشر التوعية المصرفية بين كل شرائح المجتمع، إذ دأب البنك باعتباره مؤسسة مالية رائدة في الكويت والمنطقة على تنظيم مختلف الفعاليات التي تساهم في توعية المجتمع بكل القضايا التي تهم القطاع المصرفي. ويهدف برنامج «أسباير الوطني» إلى المساهمة في تشجيع الطلبة خلال فترة إجازتهم الصيفية على التدريب والانخراط في تجربة العمل المصرفي، كما أنه يأتي في إطار التزام البنك بمسؤوليته الاجتماعية وحرصه الدائم على دعم الشباب في مسيرتهم وتأهيلهم للقيام بدور فاعل في المستقبل.

متعلق بالحملة عبر جميع منصات التواصل الاجتماعي وكل قنوات البنك الإلكترونية، حيث تجاوزت تفاعلات العملاء مع الحملة عبر حسابات البنك على وسائل التواصل 300 ألف تفاعل، بزيادة قدرها 215 % عما كانت عليه في نهاية يونيو من العام الماضي. وشهدت الجلسة مشاركة فاعلة من طلاب «أسباير الوطني»، الذين ساهموا في إثراء النقاشات، مظهرين إبداعاً في تصميم وسائل التواصل الاجتماعي وتشكيل إستراتيجياتها. يذكر أن «الوطني» داعم وشريك رئيسي لكل حملات بنك الكويت المركزي، والتي تهدف إلى

سعيه الدائم لتفعيل التواصل بينه وبين متابعيه على هذه المواقع. وبينوا أن عدد تفاعلات العملاء عبر حسابات البنك على مواقع التواصل المختلفة بلغ نحو 10 ملايين تفاعل في نهاية يونيو من العام الحالي، بزيادة قدرها 18 % مقارنة بعدد التفاعلات في يونيو من العام الماضي، في حين وصل إجمالي عدد متابعي حسابات «الوطني» على وسائل التواصل الاجتماعي إلى أكثر من 2 مليون متابع. وأكدوا أن الوطني يواصل تكثيف جهوده لدعم وتطوير محتوى حملة لنكن على دراية من خلال نشر مواد تثقيفية ومحتوى توعوي



بنك الكويت الوطني يواصل مساهمته الفاعلة في الحملة التوعوية المصرفية «لنكن على دراية»

وبيوتوب وتيك توك، ما يؤكد حرص البنك على مواكبة جميع التطورات لتلبية احتياجات ورغبات عملائه، بالإضافة إلى

الكويت الوطني على مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تشمل فيسبوك وإكس وإنستغرام وليكد إن

يقوم به لخدمة عملائه. حضور قوي وإشراك المتحدثون خلال الجلسة إلى الحضور القوي لبنك

على المركز الأول في دعم الحملة لعام 2023 من قبل بنك الكويت المركزي، متفوقاً على جميع البنوك المحلية. وناقشت الجلسة عدداً من الموضوعات منها سبل تحقيق الأمان في وسائل التواصل الاجتماعي وحمايتها، وضرورة عدم مشاركة المعلومات الشخصية، إضافة إلى مخاطر الاستثمار في العملات المشفرة، وما الذي عليك فعله عندما تتعرض لواقف خطيرة، سواء كنت متصلاً بالإنترنت أو غير متصل بالشبكة. كما تطرقت للاختلافات بين التواصل الخارجي والداخلي وكيف يبذل بنك الكويت الوطني في خدمة موظفيه الجهد نفسه الذي

ضمن مبادراته الهادفة لتعزيز الثقافة المالية، وزيادة الوعي لدى مختلف شرائح المجتمع، يواصل بنك الكويت الوطني مساهمته الفاعلة في الحملة التوعوية المصرفية «لنكن على دراية»، التي أطلقها بنك الكويت المركزي، بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت. وفي هذا الإطار، نظم البنك جلسة نقاشية للطلاب المشاركين في برنامج «أسباير الوطني» للتدريب الصيفي للعام 2024 والذين تتراوح أعمارهم بين 14 و18 عاماً، سلطات الضوء على جهود البنك المميزة في حملة لنكن على دراية، والتي أسفرت عن حصوله